

الشبكة العربية للمنظمات الطوعية للتنمية - ANND

مشروع راصد الفضاء المدني

السودان

تقرير يناير 2021

المقدمة

بعد التطورات التي شهدتها المنطقة العربية ، خاصة موجات الاحتجاج التي أعادت الى الأذهان صوراً من الربيع العربي، أصبح من الضروري البدء بتحليل جدي لكيفية تحرك مختلف عناصر المجتمع المدني ودور كل منها، ولديناميات الحراك، لصياغة دروس مستفادة والبناء عليها. وهذا يعزز من دور المرصد كمنصة للمجتمع المدني وأداة لمشاركة التجارب والمعارف. كما يساهم في تحديد دور مختلف مكونات المجتمع المدني في مسار التغيير الاجتماعي والسياسي، بما يساعد الشبكة وشركاءها ومنظمات المجتمع المدني في بناء استراتيجياتها. ولكون المرصد أحد الأدوات التي تنتجها الشبكة للدفاع، وإحدى المنصات التي تفتحها للمجتمع المدني في العالم العربي، وفي سبيل تطوير المرصد، أصبح من الضروري رصد ردات الفعل على المستوى الدولي، إلى جانب رصد الانتهاكات. فالعديد من مكونات المجتمع الدولي تعتبر نفسها شريكة للمجتمع المدني في المسار التنموي وتقع عليها مسؤولية الدفاع عنه، وهي قادرة على القيام بذلك، خاصة في إطار علاقات الشراكة التي تدخل فيها مع الدول في المنطقة العربية. ورصد ردات فعل المؤسسات الدولية والإقليمية هو استراتيجي بالنسبة للشبكة، كونها تدخل في حوارات ومسارات متعددة تنخرط فيها مع هذه المؤسسات.

في إطار هذا الرصد يعكس هذا التقرير الشهري (يناير 2021) بعض من المؤشرات ذات الصلة بالفضاء المدني في السودان ويسعي إلى توثيق البيئة القانونية والسياسية التي تحيط بعمل مكونات المجتمع المدني والانتهاكات التي يتعرض لها والمتعلقة بالحق بالتعبير والتجمع السلمي وانشاء الجمعيات وتسجيلها والوصول الى الموارد والمعلومات، الخ. بالإضافة إلا ان التقرير يركز على مقارنة الجهود التنموية حيث يجب أن يكون المجتمع المدني شريكاً أساسياً في هذا المسار.

كما يقدم التقرير بعض مؤشرات التزامات شركاء التنمية ومن ضمنهم المجتمع المدني نفسه، لضمان بيئة تمكينية للمجتمع المدني ومجتمع مدني فعال يمكنه أداء دوره كشريك كامل الشراكة في المسار التنموي. وبالتالي تستند منهجية التقرير على مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار المحاور التالية:

- البيئة السياسية والقانونية
- المجال المتاح لإجراء حوار بين شركاء التنمية حول السياسات التنموية على المستوى الوطني

أولاً: البيئة السياسية والقانونية

" الحركة الجماهيرية ما بين شعاري تصحيح مسار الثورة وتسقط بس "

كان الخروج المهيب لجماهير الشعب السوداني في ديسمبر 2020م لأحياء ذكرى ثورة الشعب تحت شعار التصحيح أو السقوط للحكومة يعبر عن يقظة الجماهير وأستعدادها للدفاع عن الثورة والمضي بها قدماً رغم كل المصاعب والتحديات التي تواجه مسار الانتقال الديمقراطي وتحقيق شعارات الثورة في الحرية والسلام والعدالة. هذه اليقظة ما زالت تستمد قوتها من استمرار المعارك اليومية للجماهير على مختلف الجبهات منذ ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ وحتى اليوم. سواء كانت معارك سياسية، نقابية، مطلبية الخ , كما أن استمرارية هذه المعارك تعكس مضمون الوعي الثوري باهمية الدفاع عن الثورة وشعاراتها خاصة وسط القوى المدنية والشباب والنساء والتصدى بحزم لكافة المصاعب التي تنتج يومياً خاصة من جانب القوى المضادة لمسار الانتقال الديمقراطي وارساء أسس الدولة المدنية الديمقراطية إقليمياً ومحلياً حيث رفض الشعب السوداني منذ انطلاق ايام الثورة الأولى في عام 2018م كافة التدخلات الخارجية خاصة الاقليمية منها والتي يشكلها المحور السعودي – الاماراتي - المصري والذي يطلق عليه مجتمع الثورة " محور سام " , هذا بالإضافة الى جملة من التناقضات الرئيسية بين القوي السياسية والاجتماعية المسيطرة على جهاز الدولة خاصة بقايا النظام السابق وسعيها الدؤب لخلق التحالفات السياسية ووضع البرامج التي تقف ضد مصالح غالبية الشعب والثوار.

ينقسم الشارع الان فيما بين قوى تصحيح مسار الثورة وقوى الاسقاط الكامل لهيكل السلطة الانتقالية واستبدالها بسلطات اكثر التزاماً بتنفيذ شعارات الثورة وقوي أخرى تري ضرورة دعم الأوضاع الحالية والاشترك في هيكل السلطة في كافة مستويات الحكم وهي قوي لديها قاعدتها الاجتماعية وتحالفاتها وسندها الدولي والاقليمي كما لها تأثير كبير على مستوى تباينات واختلافات توحيد الجماهير حول شعارات الثورة وأي سبل لتحقيقها..

وفي ظل هذا التباين والاختلافات بين قوى الحرية والتغيير أنسحبت ٨ أجسام من المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير وهو التحالف الحاكم في الفترة الانتقالية وأشارت الى إن المجلس أقتطف على يد مجموعة لا تمثل الائتلاف وليس لها الحق في اتخاذ القرار فيما يخص تشكيل مجلس شركاء الانتقال والمجلس التشريعي باعتبار ان هذا القرار غير دستوري ...

لقد جاء ذلك في بيان مشترك صادر عن التحالف الوطني السوداني وحزب البعث السوداني والحزب الوطني الاتحادي الموحد وحزب تجمع الوسط، إضافةً إلى قدامى المحاربين السلميين وحركة لجان المقاومة (حلم) ومبادرة المجتمع المدني وتجمع الأجسام المطلبية.

وأفادت في بيانها " أن المجلس المركزي لم يعد يُمثلنا كقوى للحرية والتغيير فقد أفتقد شرعيته وانفض سامر معظم مكوناته بعد أن اختطفته مجموعة ذات أهداف تعبر عن تطلعاتها وليس عن أهداف البناء الوطني والانتقال الديمقراطي. وأضاف؛ لا يحق للمجلس المركزي المشاركة متجاوزاً لمكونات عديدة في الحرية والتغيير في مجلس شركاء الانتقال والمجلس التشريعي فهو فاقد للشرعية" (1)

بهذا الانقسام ضعف الحراك الجماهيري الثورى الذى كان يعمل لتحقيق شعارات الثورة ومن مظاهر هذا الانقسام تبدو المؤشرات الاتية :-

1- الاختلافات داخل تجمع المهنيين فى تقييم الوضع السياسى والموقف من تدخلات المكون العسكرى فى العمل التنفيذى لمجلس الوزراء مما أدى الى قيام جمعية عمومية لكل اعضاء التجمع المهنى ونتج عن ذلك بروز قيادتين مما اضعف من فعالية الدور القيادى للتجمع

2- التباين فى الرأى فى ما تم من اتفاقيات السلام الموقعة فى جوبا وتقييم الاختراقات الدستورية التى حدثت فى وثيقة الدستور الانتقالي بتكوين ما سمي بمجلس شركاء الفترة الانتقالية مما يؤشر الى قيام تحالفات سياسية جديدة قاعدتها الحركات المسلحة والمكون العسكرى فى مجلس السيادة وعدد من الاحزاب الرئيسية التى تماهت مع هذا التحالف الجديد وهذا بدوره أدى الى انسحاب الحزب الشيوعى السودانى من قوى الحرية والتغيير وقد يؤدى هذا الانسحاب لمزيد من الاستقطاب السياسى

3- قامت بعض الاحزاب السياسية باستمالة عدد من لجان المقاومة وهى القاعدة الجماهيرية الافقية التى تشكل السياج الحديدى لحماية الثورة ومسار الانتقال الديمقراطى " ترس الثورة" وهذا الاستقطاب أدى الى ارباك المواقف السياسية لبعض من لجان المقاومة مما أضعف مركزية القرار السياسى الذى يعمل على تأكيد قوة الحراك الجماهيري والقوى السياسية التى اصبحت جزء من هيكل السلطة خاصة " مجلس شركاء الفترة الانتقالية " ولديها قاعدتها الاجتماعية وتحالفاتها وسندها الدولى، ولذلك سيكون لها تأثير كبير على مستوى توحيد الجماهير حول شعارات الثورة وتحقيقها.

4- أنتقل هذا التباين فى المواقف السياسية الى مجموعات الحراك النسائى مما انعكس سلبا فى وحدة العمل المشترك وبرزت مجموعة تحالف نسائى جديد باسم نساء قوى الحرية والتغيير " نحت" ذات مواقف متشددة تجاه كل من ينتقد اتفاقيات جوبا للسلام واعتباره موقف ضد السلام

5- ضعف العمل الاعلامى المؤيد للحراك الجماهيري حسب التباينات فى المواقف السياسية وهذا بدوره أعطى الفرصة لعدد من مؤيدى النظام الساقط ببدء الحملات الاعلامية المضادة لمسار الانتقال الديمقراطى ومؤسسات وقرارات الدولة خاصة فى الجانب الاقتصادى مما اربك الرسالة الاعلامية خاصة دور الاعلام الاجتماعى " السويشال ميديا "



أحداث نهب وحرق فى سوق بورتسودان من قوى النظام السابق

ونتيجة لهذه التقاطعات والانقسامات فقد حدثت تجاوزات أمنية عديدة تؤكد وجود دولة تتحكم فيها اللجنة الأمنية للنظام السابق ويمثلها المكون العسكري في مجلس السيادة الانتقالي ، فقد تمثلت هذه التجاوزات في عمليات الاختطاف والاعتقال والتعذيب حتى الموت " نشير الى وفاة الشاب " بهاء الدين " وهو رهن الاعتقال في مقر قوات الدعم السريع " مليشيات الجنجويد " ، وكذلك عمليات تهريب عدد من رموز النظام السابق

كما يمكن الاشارة الى استمرار بعض قيادات النظام السابق وكوادره في مفاصل الدولة حيث يتم التأثير المباشر على مجمل السياسات والقرارات خاصة الاقصادى منها وهو ما تم التعارف عليه باسم الدولة العميقة وتشكل جملة من التحديات التي تواجه مسيرة الانتقال الديمقراطي نتيجة لتسلط بقايا النظام السابق والمتحالفين معه داخل مؤسسات السلطة بينما الغالبية العظمى من الجماهير خاصة الفئات الفقيرة من الشعب تعاني من شظف العيش والعوز والمرض، ويفقد العشرات حياتهم جراء وباء كورونا ، كما تنتشر المقرات السرية للمليشيات المسلحة خارج القوات النظامية وتتحول إلى بيوت أشباح جديدة حيث تمارس عمليات التعذيب والقتل وتعتقل الشرطة المتظاهرين وتعذب بعضهم، ويموت الشهيد عز الدين بين أيديها، وقبله الشهيد بهاء الدين على أيدي عساكر الدعم السريع.

وتؤكد أحداث الفترة الماضية أن جهاز الدولة الذي يسيطر عليه المكون العسكري ويساعده الجهاز التنفيذي أما بصمته أو بعدم قدرته على تمثيل مطالب الشعب، بتكوينه الحالي وبعناصره وسياساته يمثل نفس القوى الاجتماعية _ تحالف البيروقراطية العسكرية مع الرأسمالية الطفيلية التي حكمت السودان منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

وبما أن اتاحة الحريات هي احد مقاييس التحول الديمقراطي الحقيقي ودولة القانون ، جاء قرار إدارة الإستخبارات العسكرية وإدارة الاعلام الخارجي التابعة لوزارة الثقافة والاعلام بتاريخ الثلاثاء 25 يناير 2021 ليشكل ضربة قوية لاستحقاق الانتقال الديمقراطي ،والذي قضى بمنع سفر الصحفيين السودانيين ومراسلي وكالات الانباء العالمية إلى إقليم دارفور لتغطية احداث العنف التي تجددت خلال الفترة السابقة .

ولقد عبرت عدد من الاحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني عن أذانتها لهذا قرار لانه يكرس لمصادرة الحريات الصحفية ويعتم على ما يجري في دارفور من انتهاكات وجرائم بشعة تدار بواسطة المليشيات المسلحة التي تسعى لزعة الامن واشاعة الفتن، فضلا عن كونها اتجاه لعزل الاقليم وجعله منطقة عسكرية مفقولة. ظلت شبكة الصحفيين السودانيين تراقب وتتابع بقلق بالغ، المحاولات الحثيثة والمسعاي المتواترة من قبل قوى الردة ومراكز النظام القديم لتطويق مكتسبات ثورة ديسمبر، وإقصاء مكتسباتها إلى خارج فضاء التاريخ ومسار العدالة الإجتماعية وحقوق وتطلعات الشعب السوداني.

وفي هذا الاطار بادرت شبكة الصحفيين السودانيين وبصوت جهير بأستنكار التدخل السافر للمؤسسة العسكرية في العمل الإعلامي وتحديد وتقييد حركة الصحفيين والمراسلين؛ من خلال منع إدارة الاستخبارات العسكرية سفر عدد من الصحفيين والإعلاميين إلى دارفور، بذريعة تدهور أوضاع الإقليم الأمنية، هذه الخطوة الشائنة التي تكشف عن عمق أزمة الحكومة الإنتقالية، والمخاطر التي

تستهدف ديباجة الحريات التي مهرها شعب السوداني بدماء شهداء/ ت الثورة ، وتضحيات مجتمعه الصحفي خاصة وعلى مدار عقود من البذل والتضحيات.

وجاء في بيان الشبكة

" أن تدخل إدارة الاستخبارات -المخالف للوثيقة الدستورية- في الصحافة والاعلام، يعتبر تطوراً خطيراً، وخطوة متقدمة ضمن مخطط إستهداف الحريات الصحفية وتجريف مساحاتها، وتعدي جهول على حق المواطن الأصيل في تلقى وتداول الأخبار والآراء، وذلك في ظل صمت مطبق لوزارة الثقافة والإعلام التي يقع تحت إدارتها الإعلام الخارجي، والتي نربأ بها أن توالي خلال الإنتقال (المفترض!) لعب ذات الدور التاريخي القديم، مخلباً صدىً لجهاز الاستخبارات العسكرية في خاصرة وزارة الإعلام، طوال سنوات الإنقاذ، وعقبة كؤود أمام فضاعات الإعلام الحر (2)

على الصعيد القانوني فان بعض المؤشرات تشير الى تراجع ملف الحريات وعدم فعالية تطبيق القانون وسيادة حكم المؤسسات حيث تشير هذه الفترة الى عدة مظاهر منها :

- التباطؤ والتسويق في محاكمة المجرمين من اتباع النظام السابق
- التسويق وعدم الشفافية في ملف مجزرة فض اعتصام القيادة العامة.
- التسويق والممطالة في تسليم السفاح البشير وبقية المجرمين لمحكمة الجنايات الدولية.
- سوء ممارسات النائب العام ورئيس القضاء الواضحة ضد تحقيق أهداف الثورة وتجاهل مطالب الشارع باقالتهم.
- التسويق في حسم قضايا الفساد رغم الأدلة والبراهين علي فسادهم المعلوم.

قامت يوم قوة من قوات الشرطة بصورة غير مهنية بإطلاق الغاز المسيل للدموع علي جموع المواطنين التي إحتشدت نتيجة احتجاجا على تردى الخدمات الاجتماعية مما نتج عنه إصابة شخصين من لجنة المقاومة في منطقة تقع في شرق الخرطوم في سلوك لا يشبه المهنية التي يجب أن تتعامل بها القوات النظامية مع المواطن بل وتعدي الأمر لإعتقال بعض أهالي المنطقة دون أي سبب غير أنهم كانوا يجلسون أمام منزلهم وأصدرت لجان مقاومة المنطقة بيان تحذر فيه من هذه الأساليب وتشير الى إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه ذلك وتذكرهم بان التظاهر هو حق مكفول حسب القانون والدستور

وفي ظل هذه البيئة المتوترة ومع تراجع مسار الانتقال الديمقراطي تقدمت بعض القوى النقابية بمبادرة لانتراع حق ديمقراطي في تكوين النقابات الحرة لطالما كانت أهداف النقابات هي الدفاع عن الحريات العامة والقيم الديمقراطية وحماية قواعدها وخدمتهم، فقد تترجمت الرغبة في قيام نقابة لأسانذة جامعة الخرطوم إلى مبادرة لاستعادة النقابة وتم تكوين لجنة تسييرية في اجتماع تأسيسي للنقابة أقيم

منذ العام السابق وفى يناير 2021 ومن خلال الجمعية العمومية أجزى النظام الأساسي ، وتم اكتمال مراحل انتخاب الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم، كأول نقابة منتخبة عقب ثورة ديسمبر المجيدة، وتكوين مجلس نقابة منتخب من قبل جمعية عمومية قوامها أساتذة جامعة الخرطوم وبارادتهم الحرة، حيث حاز أعضاؤها على ثقة زملائهم الذين يمثلونهم في كليات الجامعة ومراكزها ومعاهدها المختلفة، بعد أن أتى بهم تصويتٌ تم بحرية وشفافية ونزاهة وبمراقبة من خارج الجامعة تمثل في مجموعة من منظمات المجتمع المدني وكان لمركز الجندر للبحوث والدراسات شرف المشاركة في مجمل عمليات المراقبة الخارجية

ثانيا: المجال المتاح لإجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول سياسات التنمية الوطنية

أدى غياب الحوار بين الأجهزة الرسمية للدولة واصحاب المصلحة الحقيقية من قوى التغيير فيما يخص وضع السياسات وتحديد اولويات المرحلة الاقتصادية والتنمية الى مزيد من التوتر المجتمعي والاعلامى , وتصدت لبرنامج الحكومة الانتقالية الذى رضح الى موجهاًت المؤسسات الدولية الى مزيد من القاء العباء على الفئات الاجتماعية الضعيفة فى المجتمع , فقد كتب أحد الاقتصاديين (3) تحليلاً علمياً رصينا لسياسات الحكومة ورصد عدد من الاسباب كما يلي :-

- غياب الرؤية الاقتصادية والارادة السياسية لتحقيق أهداف برنامج قوى الثورة الاقتصادية والمنحاز للجماهير .
- توجه الاقتصاد كلياً نحو الخارج وتنفيذ روثنة صندوق النقد الدولي خاصة رفع الدعم كلياً عن السلع الاساسية وتحرير سعر صرف الجنيه مما أدى إلى زيادة معاناة الجماهير في الحصول على ابسط اساسيات الحياة , ورغم تحرير أسعار الوقود والخبز مازال المواطن يعاني من ظواهر الندرة والصفوف والتهديب والتخزين .
- ارتفاع معدلات البطالة خاصة وسط الشباب . مع مشاكل أساسية في بنيات الإنتاج وخاصة في قطاع الصادرات .بالاضافة الى الفساد الاداري و المحاصصات والمحسوبية في شغل الوظائف العامة .

وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي، وصلت بعثة الامم المتحدة لدعم مسار انتقال الديمقراطية "يونيتامس" تحت البند " السادس " اعتباراً من يناير/كانون ثان الجارى، لمدة عام قابل للتجديد، على ألا يتجاوز تفويضها نهاية المرحلة الانتقالية في السودان. وتتركز مهام البعثة على 4 محاور وهي دعم عملية التحول السياسي، ووضع الدستور، وتنفيذ الوثيقة الدستورية، والتمهيد لإجراء الانتخابات، لتحقيق السلام الشامل والمصالحة الوطنية في السودان.

بالاضافة الى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية عن طريق الوساطة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة غير الموقعة على وثيقة جوبا للسلام في دارفور ، ودعم الوساطة في نزاع المجتمعات المحلية وكذلك العملية السياسية في دارفور لضمان وقف انتهاكات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي المرتبط بالصراع، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي



رئيس الجانب السوداني في البعثة يستقبل رئيس البعثة مندوب الامين العام للامم المتحدة

وصل وزير الخارجية البريطاني " دومينيك راب " في أول زيارة من نوعها للسودان منذ أكثر من عقد، إلى الخرطوم لتأكيد دعم المملكة المتحدة للانتقال الديمقراطي والحكومة المدنية. كما أعلنت بريطانيا أنها ستقدم مساعدة بـ 55 مليون دولار للسودان، وذلك أثناء هذه الزيارة نالادرة لوزير الخارجية البريطاني إلى الخرطوم. وقالت السفارة البريطانية في الخرطوم، في بيان، إن راب " أعلن عن تقديم أربعين مليون جنيه استرليني (45,2 مليون يورو) لبرنامج دعم الأسرة في السودان لتزويد 1,6 مليون شخص بدعم مالي مباشر". كما أشارت السفارة البريطانية إلى أن الزيارة جاءت "لإبراز الدعم للحكومة الانتقالية"

ولدى لقائه رئيس الوزراء د عبد الله حمدوك، أكد راب أن "المملكة المتحدة مستعدة لدعم تخفيف ديون السودان بمجرد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية" ولذلك تركزت المباحثات بين الوزير والمسؤولين السودانيين حول الإصلاح الاقتصادي في السودان والذي بالتاكيد سوف يعتمد سياسات تحرير السوق وفتح المجال لمزيد من تدفق الاستثمارات الخارجية في اطار ربط السودان باقتصاديات السوق العالمي مما يزيد من الابعاء الاقتصادية على الفئات الاجتماعية الاكثر فقرا ومعاناة



الا أنه , وفى اطار الحراك الشبابى قامت مجموعات شبابية وقيادات من لجان المقاومة بعقد اجتماع مع وزير خارجية بريطانيا " دومينيك راب" , حيث تم مناقشة التحديات التى تواجه مسار الانتقال الديمقراطى وفرص تعزيز مساهمة الشباب على كافة مستويات هياكل السلطة للتأكد من أدماج قضاياهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية فى برامج الفترة الانتقالية , حيث عقد اجتماع بمناقشات مفتوحة مع الوفد البريطانى الزائر فى مقر السفارة البريطانية بالخرطوم



نعمات كوكو

يناير 2021

المصادر

- 1- بيان مجموعة من الاحزاب السياسية بتاريخ 29 نوفمبر 2020 م
- 2- بيان شبكة الصحفيين السودانين بتاريخ 27 يناير 2021 م
- 3- د محمد محمود الطيب – خبير اقتصادى سابق بالبنك الدولى